ميثاق المشاركة المواطنة

بجماعة بركان

فهرس:

Table des matières

1. مدخل: 3
2. الإطار المرجعي والقانوني للميثاق 3
3. أهداف الميثاق 5
4. القيم والمبادئ التي يرتكز عليها الميثاق 6
5. آليات تعزيز المشاركة المواطنة بالجماعة 7
1.5 طبيعة المشاركة المواطنة وعلاقتها بمسلسل اتخاذ القرار 7
2.5 المعنيون بالمشاركة 8
3.5 فضاءات المشاركة 8
6 الالتزامات. 9
6.1 التزامات الجماعة: 9
6.2 التزامات الجمعيات: 10
6.3 التزامات المواطنات والمواطنين: 11
7 تفعيل الميثاق: 11
7.1 التواصل حول مضامين الميثاق 11
7.2 تفعيل وتتبع وتقييم الميثاق 12
7.3 مؤشرات تقييم استعمالات الميثاق 12
7.4 فريق مواكبة تتبع الميثاق 14

1.مدخل:

يمثل ميثاق المشاركة المواطنة إطارا مساعدا وميسرا لتفعيل آليات الديمقراطية التشاركية بالجماعات، وهو عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ تحدد القاعدة الأساسية لتأطير أي مسلسل تشاركي للجماعة اتجاه المواطنات والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني وجميع الشركاء والفاعلين المشاركين في الحياة العامة المحلية.

وقد تمت صياغة هذا الميثاق بطريقة تشاركية ساهم فيها منتخبون وأطر الجماعة إلى جانب عضوات وأعضاء هيأة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع وكذلك جمعيات المجتمع المدني الناشطة بتراب الجماعة، بالإضافة إلى المواطنات والمواطنين. حيث شكلت مرحلة الصياغة فرصة لتحديد المعيقات التي يمكن أن تواجه تطبيق بنود هذا الميثاق إضافة إلى تعزيز الرافعات اللازمة لذلك.

الميثاق ليس غاية في حد ذاته، بل يشكل نقطة بداية لمسار المشاركة المواطنة، لذا، من الضروري العمل على تحيينه، من خلال ضمان وجود آلية للمواكبة والتتبع والتقييم.

2.الإطار المرجعي والقانوني للميثاق

- **التوجيهات الملكية السامية**
  - خطاب جلالة الملك إلى المشاركين في الملتقى الوطني حول الجماعات المحلية بأكادير يوم 12/12/2006

« ... وإن طموحنا لكبير في جعل المدن والجماعات المحلية، تشكل، إلى جانب الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني، شريكا حقيقيا في مسلسل التنمية الشاملة ببلادنا، وقوة اقتراحية، لتفعيل مختلف الاستراتيجيات الوطنية.وبما أن الحكامة الجيدة، أصبحت عنصرا أساسيا في تدبير المدن الكبرى، كان لزاماً على مدننا التوجه نحو نظام يمكن من فتح المجال لمبادرات، تقوم على مقاربة

تعاقدية وتشاركية، بين الدولة والمدن، ومن انخراط مختلف الفعاليات السياسية، والاقتصادية والاجتماعية، وإشراك المواطنين في مختلف مراحل إنجاز البرامج المحلية... »

- خطاب صاحب الجلالة بمناسبة عيد العرش يوم 30/07/2007

« ...ومهما كانت مشروعية الديمقراطية النيابية التقليدية، فإننا نرى من الضروري استكمالها بالديمقراطية التشاركية العصرية. الأمر الذي يمكننا الاستفادة من كل الخبرات، الوطنية والجهوية، والمجتمع المدني الفاعل، وكافة القوى الحية للأمة، ومشاربها وتياراتها، أيا كان موقعها، والتي لها مكانتها لدى جلالتنا، ورأيها المحترم في الشأن العام، في نطاق سيادة القانون ودولة المؤسسات... »

- **مقتضيأت الدستور ولا سيما:**
  - الفصل 12 من الدستور الذي ينص "...تُساهم الجمعيات المهتمة بقضايا الشأن العام، والمنظمات غير الحكومية، في إطار الديمقراطية التشاركية، في إعداد قرارات ومشاريع لدى المؤسسات المنتخبة والسلطات العمومية، وكذا في تفعيلها وتقييمها..."
  - الفصل 13 من الدستور ينص على أن "السلطات العمومية (تعمل) على إحداث هيآت للتشاور، قصد إشراك مختلف الفاعلين الاجتماعيين، في إعداد السياسات العمومية وتفعيلها وتنفيذها وتقييمها ".
  - الفصل 139 من الدستور ينص على أن "مجالس الجهات، والجماعات الترابية الأخرى (تضع) آليات تشاركية للحوار والتشاور، لتيسير مساهمة المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد برامج التنمية وتتبعها".

- **مقتضيات القانون التنظيمي 14-113 المتعلق بالجماعات.**
  - المادة 119 من القانون التنظيمي تنص على أن المجلس الجماعي يقُوم بإحداث آليأت تشاركية للحوار والتشاور لتيسيرٌ مساهمة المواطنات والمواطنين والمجتمع المدني في إعداد برامج التنميةٌ وتتبعها طبقا للكيفيات المحددة في النظام الداخلي للجماعة.
- **قوانين وأنظمة أخرى :**

- القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، وخصوصا ما ورد في الباب الرابع المعنون" القواعد المنظمة لعلاقة المرافق العمومية بالمرتفقين": الانفتاح والتواصل –استقبال المرتفقين –تقديم الخدمات العمومية – معالجة التظلمات

- **النموذج التنموي الجديد** الذي يؤكد على «...تعزيز الديمقراطية التشاركية عبر مضاعفة قنوات الوساطة التقليدية أو المبتكرة الموسومة بهاجس الإدماج والتعددية والقرب... »

و«... تشكل قيم المواطنة والمشاركة المواطنة المسؤولة والتشبث بالوطن، سواء تعلق الأمر بالشأن المحلي أو بالمصلحة الوطنية، حجر الزاوية لهذا الفضاء العام الدينامي، المتضامن والمنصف الذي يحث عليه النموذج التنموي الجديد ... »

- **النظام الداخلي لجماعة بركان** في بابه الخامس والسادس حيث ينص على إحداث آليات تشاركية للحوار والتشاور.

3.أهداف الميثاق

الأهداف الإجرائية للميثاق تتمثل في:

- مأسسة المشاركة المواطنة على صعيد الجماعة؛
- ضمان فعالية أكبر للمسارات التشاركية التي تنظمها الجماعة؛
- بناء علاقة الثقة بين المواطنات والمواطنين والجمعيات والمنتخبين؛
- تعزيز ثقافة الاستماع والحوار في ظروف مناسبة؛
- تشجيع الالتزام الفعلي والتتبع المسؤول للعمل العمومي من قبل المواطنات والمواطنين والجمعيات؛
- تعبئة الذكاء الجماعي وجعله في خدمة التنمية الترابية الشاملة؛
- توسيع قاعدة المشاركة في المجتمع من أجل الوصول الى رؤية مشتركة؛
- تجويد المسار التشاركي لتعزيز الثقة بين مستعملي الميثاق؛
- ضمان مبدأ الحكامة في المسار التشاركي؛
- ضمان حق المواطن في المشاركة المواطنة؛
- ضمان إيصال المعلومة للمواطن.

4.القيم والمبادئ التي يرتكز عليها الميثاق

القيم:

القيمة هي معيار الاختيار الذي يوجه الحكم الأخلاقي للأفراد والمجتمعات. وتشكل القيم نظام تمثيل للواقع يعتمد على إطار مرجعي، وبالتالي فهي تأخذ شكل التزامات تفرض نفسها على الضمير كمثل أعلى، بحيث تعبر كذلك عن كل صفة يتمتع بها شخص ما تجعله، في نظر المجموعة، يستحق الاهتمام والتقدير والإعجاب.

وبالخصوص :

- التعاون والشراكة والتضامن بين الفاعلين
- احترام الآراء المختلفة
- العدل
- الانفتاح
- الوضوح والشفافية
- النزاهة
- الانصاف
- المساواة
- الشفافية
- تكافؤ الفرص
- إشراك جميع الفئات (مقاربة النوع)
- الحق في الحصول على المعلومة

المبادئ:

هي مجموعة قواعد أخلاقية تؤطر طريقة تعامل الأفراد والمجموعات والتي يحترمونها بشكل دقيق.

المبادئ تنبع من نظامنا القيمي، وهي بشكل عام عملية، وتهدف الى جعل قيمنا تفعل على أرض الواقع:

وأساسا فيما يتعلق ب :

- تكافئ الفرص

- الالتزام
- الحوار
- الإنصات
- التواصل الإيجابي

5.آليات تعزيز المشاركة المواطنة بالجماعة

1.5 طبيعة المشاركة المواطنة وعلاقتها بمسلسل اتخاذ القرار

تتحدد طبيعة المشاركة المواطنة التي تهدف الجماعة إلى تفعيلها من خلال المستويات الأساسية لسلم المشاركة، وهي أربعة:

- **توفير المعلومة:** تقوم الجماعة بتوفير المعلومات للمواطنين والمواطنات والجمعيات، بشكل تلقائيأو بناء على طلب"، بحيث تلبي هذه المعلومات أهدافا تواصلية وتوعوية وتساهم في تحقيق الشفافية، ويتم ذلك عبر قنوات مختلفة منها على سبيل المثال: المنتديات واللقاءات العمومية، الملصقات، الموقع الإلكتروني، المعارض، الصحف ... ويعتبر توفيرالمعلومة خطوة أساسية وتمهيدية لأي نهج تشاركي.
- **الاستشارة:** وهي عملية تزيد من شفافية نشاط الجماعة عبر إشراك جمهور أوسع في عملية صنع القرار، من خلال تمكين المواطنات والمواطنين والجمعيات من التعبير عن احتياجاتهم، والاستفادة من خبراتهم وكذلك التواصل بشكل مباشر مع المنتخبين والاطلاع على القرارات التي تتخذها الجماعة. في هذه الحالة، تحدد الجماعة مواضيع وطرق عملية الاستشارة وتبلغ بها المواطنات والمواطنين والجمعيات، وفي المقابل يعبر هؤلاء عن آرائهم وينقلونها إلى الجماعة. وتقوم الأخيرة بجمع هذه الآراء حول موضوع معين من خلال أدوات عديدة من بينها استعمال البحث العمومي، أو الاستمارة الورقية، أو الإلكترونية أو مباشرة عبر لقاءات حضورية. وتكون النتائج استشارية بحتة، بحيث تبقى الحرية للجماعة في استخدام هذه النتائج أو لا. وهناك نوعان من الاستشارة: الاستشارة المباشرة، أو تلك التي يتم تنظيمها ضمن هيئآت منشأة لهذا الغرض مثل هيأة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع.

- **التشاور**: هو عملية حوار مفتوح بين الجماعة والعديد من المشاركين، بحيث يتيح إمكانية تحديد المقترحات والتصورات بشكل مشترك لتحسين مشروع أو لبناء رؤية مشتركة حول مشروع. في هذه الحالة يتعلق الأمر بالتفاعل مع المواطنين والمواطنات والجمعيات لضمان أخذ تطلعاتهم بعين الاعتبار، بحيث يكون التعاون واسع النطاق، والحوار قائم، وهناك العديد من المعلومات المتبادلة بين المواطنين وصناع القرار، مع تطورات وتكييفات تدريجية من كل جانب، حتى لو ظلت مسؤولية اتخاذ القرار النهائي من مسؤولية الجماعة. وهذا على سبيل المثال هو الحال بالنسبة لمجالس الأحياء أو اللجان المحلية أو ورشات الإعداد المشترك لبرامج الانفتاح.
- **القرار المشترك**: يتعلق الأمر بالإعداد المشترك والتنفيذ المشترك في جميع مراحل عملية صنع القرار، بحيث تستفيد الجماعة من خبرة المواطنين والمواطنات والجمعيات، ويتم بعد ذلك تشجيع هؤلاء على المشاركة بشكل ملموس في التفعيل والأجرأة، حيث يعتبر المواطنات والمواطنون والجمعيات شركاء ويتم استدعاؤهم للمساهمة في اتخاذ القرار في كل مرحلة من مراحل هذه العملية.

2.5 المعنيون بالمشاركة

يتم تحديد الأطراف المعنية من بين الفاعلين الترابيين المعنيين بالشأن المحلي ومن ذوي المصلحة المباشرة وغير المباشرة كذلك. كما يتم تحديد هذه الأطراف أيضا بالاعتماد على عناصر أخرى من بينها:

- طبيعة موضوع المشاركة،
- مستويات سلم المشاركة التي تريد الجماعة تفعيلها،
- نوع آلية المشاركة هل هي رقمية أم حضورية،
- ....

3.5 فضاءات المشاركة

فضاءات المشاركة هي كل الفضاءات والأمكنة التي تفعل فيها المقاربات التشاركية التي تقودها الجماعة، على سبيل المثال:

- القاعات التابعة للجماعة؛
- الفضاءات والمنصات الرقمية التي تشرف عليها الجماعة؛
- الفضاءات والساحات العمومية،

- .....

6 الالتزامات:

ينطلق تحديد التزامات الأطراف المعنية بالمشاركة المواطنة وفق مبدأ تحقيق المصلحة العامة، مع ما يقتضي ذلك من تحقيق التعاون الفعال والشراكة الناجعة التي تفضي إلى نتائج ملموسة تعبر عن التنوع والاختلاف والغنى في الآراء والمقترحات.

وتلتزم الجماعة من جهة والمواطنات والمواطنون والجمعيات من جهة أخرى باحترام مجموع القيم والمبادئ التي يتبناها الميثاق وكذا الخطوات التشاركية المنصوص عليها ويتعهدون بتنفيذه والترويج له بشكل فعال. وأثناء تفعيل المشاركة المواطنة على صعيد المجال الترابي للجماعة، هناك على الأقل ثلاثة أطراف رئيسية هي:

- **الجماعة** كمؤسسة قانونية لديها اختصاصاتها وإمكانياتها يحددها القانون؛
- **جمعيات المجتمع المدني** كشريك في وضع وتفعيل وتتبع وتقييم المشاريع والبرامج والسياسات العمومية التي تنزل على الصعيد المحلي، وذلك إما بصفتها جمعيات عضوة في الهيئات الاستشارية التي تحدثها الجماعة أو بصفتها جمعيات فاعلة على الصعيد الترابي.
- **المواطنات والمواطنون** بحكم أهمية توفير كل الشروط لمشاركتهم/ن في عملية اتخاذ القرار، سواء كأفراد لهم ولهن تجارب مهنية وحياتية، أو بصفتهم/ن أعضاء وعضوات يساهمون في آليات الحوار والتشاور المحدثة على صعيد الجماعة.

1.6 التزامات الجماعة:

- **اعتماد المقاربة التشاركية** مع المواطنات والمواطنين والجمعيات في إعداد وتنفيذ وتتبع البرامج والمشاريع؛
- **تقاسم المعلومات** ذات صلة بالموضوع وكتابتها بلغة مفهومة من قبل الجميع مع توفير ولوج سهل إليها.
- **ضمان المشاركة الفعلية** للجمعيات والمواطنات/المواطنين في جميع مراحل إعداد المشاريع التشاركية.
- **ضمان مشاركة دامجة** في جميع مراحل المسار التشاركي، من خلال الحرص على بناء الثقة بين الأطراف المعنية؛

- **الشفافية والتواصل المستمر** حول عمل الجماعات الترابية والبرامج والمشاريع والخدمات العمومية إضافة الى وضع قواعد المناقشة والمداولة وكذلك تحديد أهداف ومراحل المسار التشاركي مع إخبار المعنيين؛
- **دراسة الاقتراحات** المقدمة من طرف الجمعيات والمواطنات/المواطنين والتعاطي معها وفق مقاربة شفافة؛
- **الإنصاف** من خلال تعزيز إدماج الفئات في وضعية هشاشة أو ضعيفة التمثيل مع اختيار مكان وزمان تسمح فيه عملية المشاركة بالولوج العادل للجميع.
- **المرونة** من خلال تكييف منهجيات العمل وأشكال المشاركة خلال جميع مراحل العملية، وفقًا للاحتياجات والسياق المحلي.
- **التماس التعاون** من خلال السعي للوصول إلى التوافق، وبدل كل الجهود لضمان اتخاذ القرار الذي يأخذ بعين الاعتبار تعدد وجهات النظر والقيم المختلفة التي دافع عنها المشاركون/ات والتي تحظى بدعم الأغلبية.
- **الحياد والمصداقية** من خلال ضمان حسن سير النقاشات والتبادلات وتوزيع حق الحديث بشك لمنصف بين كل متحدث بغض النظر عن توقعه، مع التأكد من أن الميسرين أو المنشطين يقومون بدورهم كوسطاء محايدين بين الأطراف.
- **ضرورة تقديم النتائج** من خلال الحرص على شرح الاختيارات التي تم اتخاذها، وضمان ترجمة نتائج عملية المشاركة إلى إجراءات ملموسة مع تفعيل وأجرأة آليات التتبع والتقييم.

2.6 التزامات الجمعيات:

- احترام السلطة الشرعية لمجلس الجماعة؛
- التعريف بانتظاراتهم وإبداء آرائهم، وإبراز تجاربهم في إطار اختصاصات الجماعة؛
- العمل بروح بناءة بحثا عن المصلحة العامة؛
- اعتماد أسلوب الحوار والتحسيس والتواصل والتشارك والرغبة في العمل؛
- الترافع من خلال العرائض وكذلك تقديم أفكار واقتراحات وتوصيات؛
- تأطير المواطن وتحسيسه المستمر حول كيفية المشاركة الفعالة في العمليات التشاركية؛
- مواكبة المواطنين في العمليات التشاركية، حسب كل مشروع أو برنامج الجماعة والفئة التي يستهدفها؛
- مشاركة المعلومات حول مشاريع وبرامج الجماعة بكل الأشكال الممكنة؛

- المساهمة قي ضمان مشاركة جميع الفئات، خاصة الفئات الهشة في العمليات التشاركية من خلال تقديم المرافقة اللازمة؛
- تنظيم حملات توعية وتحسيس لزيادة وعي جميع الفئات، خاصة الفئات الهشة بأهمية المشاركة المواطنة ودورها في مسار اتخاذ القرار.

3.6 التزامات المواطنات والمواطنين:

- احترام السلطة الشرعية لمجلس الجماعة
- الانخراط في عمليات المشاركة المواطنة؛
- التعريف بانتظاراتهم وإبداء آرائهم، وإبراز تجاربهم في إطار اختصاصات الجماعة؛
- العمل بروح بناءة بحثا عن المصلحة العامة؛
- اعتماد أسلوب الحوار والتحسيس والتواصل والتشارك والرغبة في العمل؛
- الترافع من خلال العرائض وكذلك تقديم أفكار واقتراحات وتوصيات

7 تفعيل الميثاق:

يعتمد تفعيل الميثاق على عدة مستويات عملية تمكن من تعزيز أجرأته ومواكبة استعمالاته وقياس مختلف النتائج والآثار المترتبة عنه.

1.7 التواصل حول مضامين الميثاق

اعتماد مختلف الآليات والإجراءات التي تمكن الجماعة من التعريف بمضامين ميثاق المشاركة المواطنة، وتعبئة مختلف الفاعلين المحليين للانخراط فيه والتحسيس بأهميته وأدواره.

خصوصا :

- نشر الميثاق في الموقع الالكتروني للجماعة أو على صفحاتها الرسمية بوسائل التواصل الاجتماعي؛
- تنظيم حفل تقديم وتوقيع الميثاق لفائدة الأطراف الملتزمة بالانخراط في ميثاق المشاركة المواطنة
- اخبار المواطنين بوجود الميثاق والتعريف بمقتضياته إضافة إلى توضيح الإطار العام الذي يندرج فيه هذا الميثاق مع تفسير المسار التشاركي وغاياته،لفهم حيثيات وتفاصيل هذه المشاركة المواطنة. يمكن الاعتماد على رسومات (infographies) او مخططات توضيحية تحتوي على المعلومات الأساسية فقط، مصاغة بأسلوب واضح يرتكز على جمل مبسطة،
- من أجل تواصل فعّال، يمكن استخدام وسائل التواصل الاجتماعي، بشرط مشاركة محتوى سلس وسهل استيعابه. يمكن الاعتماد على فيديو مُتحرك (vidéo d'animation) لشرح جوهرالميثاق للمواطنين يبين أساسا:

- ✓ ماذا تعني المشاركة المواطنة؟
- ✓ مستوياتها الأربعة
- ✓ ما الذي يمثله هذا الميثاق
- ✓ إلى من يتوجه
- ✓ ما هي أهدافه،
- ✓ كيف سيكون وقعه على المواطن
- ✓ ما هي التزامات مختلف الفئات.

- تنظيم **أنشطة وفعاليات** بشراكة مع جمعيات المجتمع المدني. يمكن أن يُنظَّم هذا الحدث في تواريخ وفضاءات متعددة ويشمل في كل مرة جمعيات مختلفة للوصول إلى عدة شرائح من المواطنين؛
- إعداد **كتيب ومنشورات** وملصقات بمرافق الجماعة خاصة بفضاء الاستقبال.

2.7 تفعيل وتتبع وتقييم الميثاق

- يخضع ميثاق المشاركة المواطنة لتتبع وتقييم منتظم، حيث يتم تبادل الخبرات بشكل دوري، ولاسيما بين مستعملي الميثاق.
- تمكن عملية التتبع المستمر من جمع وتحليل المعلومات بهدف صياغة تقارير حول تنفيذ مضامين ومقاصد ميثاق المشاركة المواطنة، وكيفيات تفعيله وتجويده، وكذلك مختلف العراقيل والصعوبات التي تواجهها الجماعة وباقي الفاعلين أثناء استعمال هذا الميثاق.
- أهداف التقييم متنوعة منها رغبة الجماعة الترابية في دعم وتحقيق الشفافية من خلال إبراز ممارسات المشاركة المواطنة وتعزيز الالتزام بمبادئ الميثاق.
- يجب أن تتم عملية التقييم بشكل جماعي وتشكل لحظة قوية لبناء سياسة المشاركة.

وللقيام بذلك يمكن وضع مصفوفة تتبع تساعد في تدوين المعلومات والمعطيات التي لها علاقة مباشرة بعدد الفاعلين المنخرطين في الميثاق، طبيعة المسارات التشاركية التي استعمل فيها الميثاق، الصعوبات التي واجهت استعماله...

3.7 مؤشرات تقييم استعمالات الميثاق

المؤشر هو عامل قياس يساعد على فهم التحولات والتأثيرات الحاصلة سواء كانت متوقعة أو لا. ويكون ذو طبيعة كمية أو نوعية، وهو يمنح طريقة بسيطة وموثوقة للقياس والإبلاغ عن التغييرات المتعلقة باستعمالات ميثاق المشاركة المواطنة.

مؤشرات كمية:

- خلال السنة الأولى من اعتماد الميثاق، 30% على الأقل من الجمعيات المحلية المساهمة في إعداد هذا الميثاق قامت بالتوقيع على الميثاق؛
- 20 % على الأقل من الجمعيات الموقعة على الميثاق تساهم في التعريف به لدى المواطنات والمواطنين؛
- خلال السنة الأولى من اعتماد الميثاق، تم استعماله مرة واحدة على الأقل بمناسبة تنظيم الجماعة لمسار تشاركي محلي؛
- **معدل المشاركة:** نسبة مشاركة المواطنين في التظاهرات المنظمة من طرف الجماعات بخصوص المشاركة في المشاريع أو البرامج التشاركية؛
- **نسبة مشاركة الفئات المستهدفة:** قياس نسبة مشاركة الفئات المختلفة في العمليات التشاركية، بما في ذلك النساء، الشباب، والأشخاص في وضعية هشاشة؛
- **عدد المقترحات المقدمة:** إحصاء عدد المقترحات والتوصيات المقدمة من قبل الجمعيات والمواطنات والمواطنين؛
- **نسبة تنفيذ المقترحات:** متابعة نسبة المقترحات والتوصيات التي تم تبنيها وتنفيذها من قبل الجماعة.

مؤشرات نوعية:

- استعمال ميثاق المشاركة المواطنة، وحرص الأطراف المعنية على التطبيق السليم لمضامينه، ساهم في تعزيز مشاركة الجمعيات والمواطنين/ات وفي تجويد نتائج المسارات التشاركية التي تنظمها الجماعة؛
- استعمال ميثاق المشاركة المواطنة ساهم في تعزيز التواصل وسبل الحوار بين الجماعة وجمعيات المجتمع المدني؛
- **رضا المشاركين:** إجراء استطلاعات رأي دورية لقياس مدى رضا المواطنات والمواطنين والجمعيات عن العمليات التشاركية ونتائجها؛
- **فعالية التواصل والمشاركة:** تقييم جودة وفعالية قنوات التواصل المستخدمة بين الجماعة والمواطنين والجمعيات، من خلال استبيانات أو استطلاعات رأي تمكن من قياس مدى وضوح المعلومات المقدمة للمشاركين وإمكانية الوصول إليها، إضافة إلى تقييم الآليات التشاركية التي توفرها الجماعات للمواطنين ومدى سهولة استعمالها وقدرتها على بلوغ جميع فئات المجتمع؛

- **تأثير المشاركة:** تحليل تأثير المشاركة المواطنة والبرامج التشاركية على تحسين القرارات والمشاريع المحلية ومدى تلبيتها لاحتياجات المجتمع وذلك من خلال استطلاع مدى رضى المواطنين بخصوص الخدمات العمومية والمشاريع المنبثقة من المسلسلات التشاركية؛
- **التقارير الدورية:** إعداد تقارير دورية تعرض تقدم تنفيذ الميثاق، تتضمن تحليلاً شاملاً للبيانات الكمية والنوعية، وتسليط الضوء على النجاحات والتحديات، مع تقديم توصيات للتحسين.

4.7 فريق مواكبة تتبع الميثاق

يرتكز تفعيل الميثاق على لجنة أو خلية تتبع هي بمثابة فريق عمل مشكل على صعيد الجماعة، ومكونة على الأقل من:

- عضو منتخب يمثل المجلس الجماعي؛
- ممثل عن مديرية المصالح؛
- ممثل عن اللجنة الدائمة المعنية بالمشروع موضوع المشاركة المواطنة؛
- نقطة ارتكاز المشروع المعني بتفعيل المشاركة المواطنة؛
- ممثلين عن جمعيات المجتمع المدني أو هيأة المساواة وتكافؤ الفرص ومقاربة النوع

ويكون من مهام هذا الفريق:

- تنسيق عملية التعريف بالميثاق والتواصل حوله؛
- أجرأة وتطبيق مضامين الميثاق من خلال التنسيق مع كل المعنيين بتنظيم مسار تشاركي؛
- تتبع تفعيل الميثاق من خلال جمع وتوثيق وتحليل المعلومات الواردة مثلا من لوائح حضور اللقاءات، بطائق التقييم... ؛
- الإشراف على تقييم نتائج استعمال الميثاق؛
- تحيين وإغناء مضامين الميثاق وفق المستجدات ونتائج عملية التقييم مع ضمان إشراك ممثلي جمعيات المجتمع المدني.

تم إنجاز هذا العمل بتعاون بين المديرية العامة للجماعات الترابية والوكالة البلجيكية للتنمية وجماعة بركان في إطار برنامج "تضافر"

مشروع "تضافر" هو المكون الثاني لبرنامج دعم المشاركة المواطنة الممول من طرف الإتحاد الأوربي.